

الملتقى البرلماني الثالث للجهات

19 دجنبر 2018

مشروع البرنامج

الجلسة الافتتاحية للملتقى البرلماني للجهات

09.00 – 10.30

- كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين؛
- كلمة السيد رئيس الحكومة؛
- كلمة السيد وزير الداخلية؛
- كلمة السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- كلمة السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- كلمة السيد رئيس جمعية رؤساء المجالس الجهوية؛
- كلمة السيد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات.

الورشة الأولى 12.45 – 10.30	الورشة الثانية 12.45 – 10.30	الورشة الثالثة 12.45 – 10.30
الاختصاصات الجهوية: الإمكانيات المتاحة وأكراهات الممارسة	الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية	الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية
مسير(ة) الورشة: السيد(ة) ... ، ... مقرر(ة) الورشة: السيدة(ة) ... ، ... - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني؛ - تفاعل رؤساء الجهات والسادة البرلمانيين؛ - مناقشة عامة؛ - المصادقة على التقرير والتوصيات.	مسير(ة) الورشة: السيد(ة) ... ، ... مقرر(ة) الورشة: السيدة(ة) ... ، ... - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن وزارة الاقتصاد والمالية؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن وزارة الداخلية (مديرية الجماعات المحلية)؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن وزارة الشؤون العامة والحكامة؛ - تفاعل رؤساء الجهات والسادة البرلمانيين؛ - مناقشة عامة؛ - المصادقة على التقرير والتوصيات.	مسير(ة) الورشة: السيد(ة) ... ، ... مقرر(ة) الورشة: السيدة(ة) ... ، ... - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ - مداخلة السيد(ة) ... ، ممثل(ة) عن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني؛ - تفاعل رؤساء الجهات والسادة البرلمانيين؛ - مناقشة عامة؛ - المصادقة على التقرير والتوصيات.

الجلسة الختامية

14.30 – 15.30

- مسير الجلسة: السيد رئيس مجلس المستشارين
- تقديم التقرير التركيبي لأشغال الملتقى البرلماني للجهات؛
- اختتام أشغال الملتقى من طرف السيد رئيس مجلس المستشارين والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.



الملتقى البرلماني الثالث للجهات

الأرضية التأسيسية

الأربعاء 19 دجنبر 2018

بعد أن تناول في دورته الثانية إشكاليات تديرية عملية تتعلق على التوالي بموضوعات : الإدارة الجهوية والموارد البشرية الجهوية، والمالية الجهوية، وأخيرا التخطيط التنموي الجهوي، سينعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات في سياق يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة للملتقى الثاني للجهات والتي أكد فيها جلالته أنه بعد أن "تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم ؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي." الذي يشكل بالنسبة لبلادنا إصلاحا طموحا "يقتضي انخراط مختلف الفاعلين، والتزام كافة القوى الحية، والهيئات الاجتماعية، في بناء هذا الصرح الكبير، والتحلي بروح المسؤولية العالية، ومواكبة مختلف مراحلها بما يلزم من التعبئة والافئاع. كما ينبغي التسلح بقدر كبير من الإصرار، ونهج سبل الحوار والتواصل، من أجل الاستثمار الأمثل للإمكانات الهائلة التي يوفرها الإطار المؤسسي والقانوني، والاستفادة من آثاره الايجابية."

ولقد بينت أشغال الملتقى البرلماني الثاني للجهات أن هذا الورش يتطلب المرور عبر فترة انتقالية في الوقت الراهن، تتم خلالها معالجة مختلف الجوانب الإدارية والتقنية والبشرية، التي تسبق تفعيله بشكل كامل. ويمكن إيجاز المراحل الرئيسية التي تميزت بها هذه الفترة الأخيرة كما يلي:

- استكمال، خلال هذه السنة، صدور الترسانة القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي: 69 مرسوما تمت المصادقة عليها وصدرت بالجريدة الرسمية. وتوجد باقي النصوص

القانونية المتعين المصادقة عليها في مرحلة وضع الصيغة النهائية (ويتعلق الأمر بالأنظمة الأساسية الخاصة بالمسؤولين الجهويين الخ...)

- إعداد مخططات التنمية الجهوية لعشر جهات، سمحت بإعطاء رؤية واضحة عن نشاطها وإسهامها في تنمية المجالات الترابية ببلادنا.
- الرفع من الاعتمادات المنقولة من الدولة لفائدة المجالس الجهوية، حيث بلغت ما يفوق سبع مليارات درهم سنة 2018 .

وهكذا، ففي إطار مواكبة مجلس المستشارين للجهود التي تبذلها المجالس الجهوية في إرساء دعائم الجهوية المتقدمة، فإن الملتقى الثالث سيركز اهتمامه على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاصات والحكامة والاستشارة.

1. بالنسبة للمحور المتعلق بالاختصاصات، وبعد انصرام ثلاث سنوات على بداية العمل بالإصلاح الجهوي، مازالت إشكالية الاختصاصات ترخي بظلالها على التنظيم الجهوي المعتمد: فالاختصاصات الذاتية، التي تعد مبدئيا مهاما جوهرية وأصيلة، غير محددة بالدقة المطلوبة، الشيء الذي يحول دون مزاولتها من قبل المجالس الجهوية. وبالمثل، فإن آليات إقدام الجهات على ممارسة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة غير متاحة وواضحة بما فيه الكفاية. أما الاختصاصات المنقولة فلم تسجل بعد أية مبادرة في اتجاه تفعيل المقتضيات القانونية التي تتيح للدولة التنازل لفائدة الجهات على جزء من اختصاصاتها.

إن هذه الوضعية الغامضة التي تواجهها الجهات بخصوص إشكالية الاختصاصات تدفع في اتجاه اختيار هذا الموضوع كمحور أساسي للدراسة والتفكير وتبادل الرأي واقتراح الحلول التي تسمح بتجاوز الصعوبات الحالية.

2. أما بالنسبة للشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية، فالمراد من طرح هذا الموضوع هو الوقوف على مدى التزام الجهات باحترام مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة في سيرها وعلاقتها بمحيطها، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق شراكات ناجعة ومفيدة لساكنة الجهات المعنية. وهو موضوع مفتوح له أبعاد متعددة وملموسة، قابل للمقارنة والتقييم الكمي والكيفي.

3. وأخيرا بالنسبة للديمقراطية التشاركية وإشكالية تفعيل الهيئات الاستشارية على المستوى الجهوي، فيروم هذا الموضوع الوقوف على جهود المجالس الجهوية لأجل تبني مقاربة تشاركية حقيقية، وذلك من خلال إقبالها على تفعيل الهيئات الاستشارية المنصوص عنها في الباب الرابع من القسم الثالث من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات. وهو موضوع يمتاز بكونه محدد ويندرج في سياق مرحلة استكمال تثبيت أسس الجهوية المتقدمة في البلاد، وهو أيضا قابل للمقارنة والتقييم الأفقي فيما بين الجهات.

في ضوء ما سبق، يهدف هذا الملتقى إلى الاستشراف الجماعي لأجوبة وحلول عملية للأسئلة ذات الصلة التالية:

- هل يمكننا اليوم وبمناسبة انتصاف ولاية المجالس الجهوية، الحديث عن حكمة جهوية في ممارسة المجالس الجهوية لاختصاصاتها وفي اعتمادها المقاربة التشاركية لتدبير الشأن الجهوي؟
 - هل الاختصاصات الجديدة الممنوحة للجهة في إطار القانون التنظيمي 111.14 تسمح بإقرار مبدأ التدبير الحر الذي يخولها سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها؟
 - هل الإمكانيات المالية الجهوية الجديدة قادرة على تعزيز مكانة الجهة كفاعل في التنمية الترابية والاندماج المجالي؟
 - ما مدى نجاعة الإمكانيات المتاحة التي أقرها المشرع للمجالس الجهوية المنتخبة في خلق مرافق عامة (مثل وكالة تنمية الجهة) للنهوض بالرهانات التنموية والاجتماعية بالجهة؟
 - ما هي أهم نتائج تفعيل المقتضيات المتعلقة بعلاقات التعاون والشراكة الجهوية وإلى أي حد ساهمت هذه المقتضيات في خلق انفتاح جهوي فعال وذو مردودية؟
- تلك بعض التساؤلات التي يهدف هذا الملتقى إلى الاستشراف الجماعي لأجوبة وحلول عملية لها، وذلك في ثلاث ورشات متزامنة:

الورشة الأولى حول "الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة":

الورشة الثانية حول "الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية":

الورشة الثالثة حول "الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية".